أثر هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية على العمليات التضخمية ومستقبل التنمية والعدالة الاجتماعية في الاقتصاد المصري

د. محمود عبد الفضيل

لقد نوقش حجم ونطاق هجرة العمالة العربية وتأثيرها المتزايد على مجريات الحياة الاقتصادية فى كل من البلدان النفطية المضيفة والبلدان المصدرة للعمالة مناقشة واسعة فى السنوات الأخيرة . بيد أن التأثيرات المتباينة والمتبادلة لهذه الحركة الواسعة للايدى العاملة من البلدان العربية غير النفطية الى البلدان النفطية لم تنل بعد حظها من الدراسة العلمية الوافية والاستقصاءات التطبيقية ولا سيما فيما يتعلق بتأثيرات **الفروق الأجرية والدخلية** بين البلدان المصدرة وتعتبر هذه الورقة مساهمة أولية فى مجال تلمس الاطار **التحليلى** والمنهجى لدراسة آثار هجرة العمالة المصرية وتحويلات العاملين فى **البلدان** النفطية على مجمل السلوك الاقتصادى المصرى ، ولاسيما فى مجال دراسة التأثيرات المتبادلة على أنماط الاستهلاك وهيكل الاثمان والاجور و بالتالى مستقبل عمليات النمو والتنمية وعدالة التوزيع فى الاقتصاد المصرى ، فى ظل غياب سياسات أكثر فعالية وحزما فى مجال معالجة المشاكل الاقتصادية الجديدة المترتبة على هجرة العمالة على نطاق واسع على النحو الذى شهدناه خلال حقبة السبعينات .

وسوف تتناول هذه الورقة بالمناقشة والتحليل القضايا التالية :

أ ـ طبيعة ونطاق عملية العماله المصريه بفعل عامل « الجذب البترولى » .

ب ـ دور « الفروق الدخلية » المترتبة على هجرة العماله فى تغذية « العملية التضخمية » فى الاقتصاد المصرى .

جـ ـ الآثار التوزيعية لعملية هجرة العماله من وجهة نظر اقتصاديات الرفاه .

د ـ رؤية مستقبلية لبعض السياسات الواجب اتباعها لترشيد الآثار الكلية لعمليات تصدير العماله المصريه .

طبيعة ونطاق عملية هجرة العماله المصرية بفعل عامل « الجذب البترولى » .

شهدت المنطقة العربية اتجاها متناميا ومتصلا لانتقال العمالة من البلدان غير النفطية الى البلدان النفطية على نطاق واسع منذ أواخر الستينات . وقد تزايدت حركة تصدير الايدى العاملة الى دول الخليج النفطية ـ على وجه الخصوص ـ منذ أوائل السبعينات بعد حصول دول الخليج العربية على استقلالها السياسى وزيادة عائداتها من النفط و بدء تطبيق سياسات تتسم بالتوسع السريع فى مشروعات البنية الاساسية والتوسع فى تقديم الخدمات العامة (كالتعليم والصحة) .

وقد ازداد هذا الاندفاع حدة بعد الزيادات التى طرأت على أسعار النفط بدءا من السبعينات وعقب أكتوبر (تشرين الاول) ١٩٧٣ بصفة أخص فلقد أدت الزيادة الهائلة فى العوائد والدخول النفطية الى تبنى خطط طموحة للتنمية وتزايد الاعتماد على العمالة الوافدة سواء فى الدول العربية التى اتصفت تقليديا باستيراد العمالة كدول الخليج العربى الصغيرة وليبيا ، أو فى البلاد العربية التى كانت تستورد أعدادا من ذوى الكفاءات العالية والتى انتقلت الى استيراد أعداد كبيرة من القوى العاملة لحاجة مشاريعها الاستثمارية الضخمة ولمواكبة القفزة الكبرى فى انفاقها الجارى والتنموى والتى حدثت فى أعقاب عوائد النفط فى خريف عام ١٩٧٣ (١) . وهكذا

أصبحت ظاهرة هجرة العمالة المصرية الى البلدان « العربية النفطية » مرتفعة الدخل ظاهرة ذات أبعاد أجتماعية واقتصادية وسياسية بالغة الاهمية بالنسبة لحاضر ومستقبل الاقتصاد المصرى .

ورغم أن بحثا ميدانيا لم يجر بعد للتعرف على الاسباب التفصيلية التى يهاجر من أجلها أغلب عناصر العماله المصريه الى البلدان النفطية الاكثر دخلا ، الا أن العديد من الشواهد والقرائن تشير الى أن العامل الاساسى فى الهجرة هو **عامل الجذب الاقتصادى (أو البترولى)** ، والذى تترتب عليه امكانيات للحصول على دخل أكبر من العمل فى أحد الاقطار العربية النفطية دون بلد عربى آخر . ان هذه الحقيقة تؤكد كذلك الحركة الكبيرة للايدى العاملة العربية من بلد عربى نفطى الى بلد عربى نفطى آخر ، وذلك تبعا للتغيرات التى تطرأ على مستويات الاجور الحقيقية فى هذا البلد أو ذاك ، وذلك كنتيجة لعملية التنافس فى زيادة مستويات الاجور النقدية بين الدول المستوردة للعمالة على أثر الزيادة فى عائدات النفط .

واذا مارجعنا الى التقديرات الأحدث لحجم العماله المصريه المهاجره الى البلدان النفطية ، نلاحظ أن هذه التقديرات لعدد المكتسبين Bread winners- تتراوح ما بين **٣٥٠ ألف شخص** (تقديرات صندوق النقد الدولى لعام ١٩٧٧) ([٢]) و بين حوالى ٤٠٠ ألف شخص (تقديرات مشروع جامعة درهام البريطانيه لعام ١٩٧٥) ([١]) . وقد يكون الرقم الأكثر رجحانا لعدد المصريين المتكسبين فى البلدان النفطية ، بعد الأخذ فى الاعتبار الهجرة « غير المعلنة » و « غير الرسمية » ، هو فى حدود نصف مليون شخص خلال الفترة ٧٥ - ١٩٧٧ . ويمثل الفرق بين هذا التقدير ورقم ١ر٤ مليون شخص المتواجدين خارج الحدود المصريه - الذى جاء فى احصاءات تعداد السكان فى نوفمبر ١٩٧٦ - الفرق بين **عدد المتكسبين وعدد المواطنين المصريين فى الخارج** (بما فى ذلك البلدان غير النفطية) . فاذا افترضنا أن عدد المواطنين المتواجدين فى البلدان غير النفطية لايتجاوز ٢٠٠ ألف شخص

« نسبة المرافقة » أى عدد المواطنين الذين يرافقون المتكسب الواحد فى البلد النفطى هى فى حدود ١ر٤ شخص فى المتوسط .

وعلى أى حال ، لابد لنا من أن نحذر من أن الوصول الى رقم تقريبى يعبر عن حجم تدفقات العمالة المصرية المهاجرة الى البلدان النفطية عند لحظة معينة لايكفى فى حد ذاته لاعطاء صورة كاملة عن كافة أبعاد عملية الهجرة فمتوسط مدة الاقامة مؤشر هام « لمعدل دوران عملية الهجرة » ، ومدى انتشارها بين أفراد قوة العمل المصريه . فنظرا لأن معظم عمليات الهجرة العمالية التى شهدتها المنطقة العربية فى ظل الحقبة النفطية الجديدة لها الصفة المؤقتة فان تدفقاتها تبقى متجددة عبر الزمن ، وبذا تنتشر ايجابياتها وسلبياتها بين عدد واسع من المهاجرين لايكفى استخدام مفهوم « الرصيد » Stock أو « التدفق السنوى » Annual Flow للايدى العاملة المهاجرة (٤) لقياسه .

بيد أنه يجدر بنا الاشارة الى أن تيار هجرة الأيدى العاملة المصرية فى ظل الحقبة النفطية الجديدة أصبح متنوعا عن ذى قبل ، اذ أنه سمح لاعداد كبيرة من عمال الانتاج وعمال الخدمات العاديين بالهجرة الى البلدان النفطية وهى فئات تهاجر على نطاق واسع من قبل . و يؤيد ذلك البيانات المتعلقة بتطور الهيكل المهنى لقوة العمل المصرية الوافدة الى دولة الكويت خلال العشر سنوات الممتدة بين عامى ١٩٦٥ - ١٩٧٥ . ففى عام ١٩٦٥ كان معظم العاملين المصريين بالكويت ممن يشتغلون بالمهن العلمية والفنية حيث بلغت نسبتهم الى مجموع العاملين المصريين ٥٢ ٪ ولكنها انخفضت فى عام ١٩٧٥ الى ٥ر٢٩ ٪ من اجمالى قوة العمل المصرية الوافدة الى الكويت . وفى مقابل ذلك فاننا نجد أن عمال الانتاج والعمال العاديين من المصريين كانوا يمثلون نسبة قدرها ٨ر٢١ ٪ عام ١٩٦٥ من اجمالى قوة العمل المصرية الوافدة ، فاذا بها ترتفع الى ٣ر٣٨ ٪ عام ١٩٧٥ . كذلك نجد أن عمال الخدمات ارتفعت نسبتهم من ١١ ٪ عام ١٩٦٥ لتصبح ٢ر٢٢ ٪ عام ١٩٧٥ من اجمالى قوة العمل المصرية الوافدة (٥) .

وهكذا بعد أن كانت التيارات الاولى لهجرة العمالة المصرية (primary wave of labour migration) في النصف الثانى من الستينات تأخذ طابعا انتقائيا يتركز فى المشتغلين بالمهن العلمية والفنية و بالوظائف الكتابية ، فان تيارات هجرة العمالة فى السبعينات (secondary wave) of labour migration أصبحت أكثر تنوعا وشمولا للعديد من الفئات العمالية الماهرة وغير الماهرة ، حيث ازدادت الاهمية النسبية لعمال الانتاج وعمال الخدمات العاديين وعديمى المهارة فى تركيب قوة العمل المصرية الوافدة الى البلدان النفطية ، ولاسيما بعد الطفرة الهائلة التى حدثت فى مجال أنشطة التشييد والبناء فى البلدان العربية النفطية المستقبلة للعمالة .

٢- تحويلات دخول العاملين فى البلدان النفطية وآثارها على أنماط الانفاق فى الاقتصاد المصرى .

وقد لانبالغ كثيرا بالقول أن هجرة الأيدى العاملة من البلدان العربية « غير النفطية » الى « بلدان الذهب الأسود » على نطاق واسع خلال السبعينات قد أدى الى احداث **انقلاب صامت** فى الأوضاع الأقتصادية وفى هيكل موازين المدفوعات لدى مجموعة البلدان المصدرة للعمالة كمصر والاردن واليمن بشطريها ، حيث غدت تحويلات دخول العاملين فى البلدان العربية النفطية من أهم موارد ومقومات موازين المدفوعات وأحد المكونات الرئيسية للدخل القابل للتصرف فى الاقتصاد القومى .

وهكذا أخذ يبرز فى الموقف الاقتصادى لمجموعة « البلدان المصدرة للعمالة » أوضاع اقتصادية هيكلية جديدة لم تكن معهودة للباحث الاقتصادى من قبل ... إذ أصبحت « دخول وتحويلات العاملين بالخارج » Workers Remittances تشكل ثقلا كبيرا كأحد الظواهر الاقتصادية الجديدة والهامة ، والتى أصبح من الصعب على المخطط أو راسم السياسة الاقتصادية فى البلد المصدر للعمالة تجاهل آثارها على سلوك المتغيرات الكلية فى الاقتصاد القومى (حجم الاستهلاك الخاص ، الادخار ، نمط الاستثمار ، مستوى التوظف والميل الحدى للاستيراد) .

ووفقا لتقديرات صندوق النقد الدولى قفزت تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من ٨٥ مليون دولار عام ١٩٧٣ الى ٦١٠ مليون دولار عام ١٩٧٦ (٦) ، أى بمعدل نمو سنوى مركب مقدار ٩٣ر٤ ٪ .

ورغم ذلك فلابد من تسجيل حقيقة هامة وهى أن التحويلات التى يتم تسجيل حركتها فى موازين المدفوعات تمثل ذلك الجزء من دخول العاملين بالخارج الذى يجرى تحويله من خلال القنوات المصرفية الرسمية ووفقا للقوانين والتعليمات المنظمة « للسوق الموازية » ووفا

التشجيعية . كما أن هذه البيانات تشمل ذلك الجزء من التحويلات من دخول العاملين بالخارج والذى يجرى تحويله عن طريق « السوق السوداء للصرف الاجنبى » لتمويل عمليات « الاستيراد بدون تحويل عملة » دون أن يشمل ذلك الجزء الذى يأخذ شكل الورود العينى المباشر للسلع بصحبة الركاب وعن طريق « التهريب » .

ولهذا تشير بعض التقديرات الاحصائية الموثوق بها أن الحجم الحقيقى للتحويلات من دخول المصريين العاملين بالخارج لايقل عن بليون دولار سنويا (٧) . وهكذا **فان حصيلة التحويلات من دخول العاملين المصريين بالخارج أصبحت توازى أو قد تفوق الحصيلة المجتمعة لصادرات القطن وحصيلة رسوم المرور فى قناة السويس** ، مما يؤكد حدوث « انقلاب هام » فى هيكل ومقومات ميزان المدفوعات المصرى نتيجة لحركة المتغيرات الاقتصادية فى الحقبة النفطية الجديدة .

وهذه التحويلات لدخول العاملين بالخارج لها استخدامات متعددة الجوانب فى بلد المنشأ المصدر للعمالة ، فالعامل يرسل جزءا من الدخل الذى يجتنيه بالخارج الى اسرته **لاغراض الاستهلاك** وتحسين أحوالهم المعيشية « Family Maintenance » ويخصص الجزء الآخر لاغراض **الادخار والاستثمار** (٨) . وهكذا فان هذه التحويلات لدخول العاملين بالبلدان العربية النفطية تؤثر على حجم وتركيب الطلب النهائى وحجم ونمط توزيع الاستثمارات ومقومات توازن ميزان المدفوعات ، ومستوى الاسعار والاجور النقدية . وبعبارة أخرى فان حركة المتغيرات الكلية Macro Variables فى الاقتصاد المصدر للعمالة أصبحت تتأثر تأثرا بالغا بحركة دخول وتحويلات العاملين فى البلدان العربية النفطية ..

وكما ذكرنا من قبل فان تحويلات العاملين فى البلدان العربية النفطية هى تحويلات من الدخول الفردية وهى تستخدم جزئيا لاغراض **الاستهلاك** - تمويل الاحتياجات الاستهلاكية لعائلة العامل الموجودة على

تمويل النشاطات الاستهلاكية للعامل المهاجر لدى عودته الى وطنه - وجزئيا لاغراض **الادخار والاستثمار**. وتختلف الاهمية النسبية للجزء المخصص لاغراض الاستهلاك أو لاغراض الادخار والاستثمار حسب مستويات الدخول والرواتب التى يتم الحصول عليها فى البلدان العربية النفطية وهى مرتبطة بدورها بطبيعة المهارات والمجموعات المهنية المختلفة التى تشكل منها قوة العمل المهاجرة .

ويمكن الحديث بصفة عامة عن مجموعتين أساسيتين من العاملين بالبلدان العربية النفطية :

ا - **أصحاب المهن العلمية والفنية والمكتبية** وهم الذين يحصلون على أعلى الدخول وبالتالى يمكن لهم تخصيص الجانب الأعظم من « دخولهم المحولة » للوطن لاغراض الادخار والاستثمار. ولذا يمكن أن يطلق على هؤلاء « أصحاب الفوائض » على مستوى التحليل الوحدى At The Micro-level اذ يتوافر لديهم الجانب الاكبر من الفوائض القابلة للاستثمار.

ب - **عمال الانتاج والخدمات والعمال غير المهرة** وهم يحصلون على دخول منخفضة نسبيا ، كما أن أعباءهم والتزاماتهم العائلية فى الوطن متعددة مما يضطرهم لتوجيه الجانب الاعظم من « دخولهم المحولة » لاغراض الاستهلاك وتحسين مستوى المعيشة لافراد عائلاتهم وذويهم . ولهذا يرتفع « الميل الحدى للاستهلاك »وينخفض « الميل الحدى للادخار » من الدخول المحولة من الخارج لدى أفراد هذه المجموعة .

ورغم انعدام الدراسات الميدانية والبحوث الاستقصائية حول أنماط استخدام تحويلات العاملين بالخارج وتأثيرها على حركة المتغيرات الكلية والمجرى العام لعملية النمو الاقتصادى فى البلدان المصدره للعمالة ، فان القرائن والادلة الجزئية المتوافرة تشير بوضوح الى أن النمط السائد لاستخدامات دخول العاملين بالخارج يتجه لاشباء **حاجات**

جدول رقم (١)
جدول افتراضى للاثار الاقتصادية الكلية المتباينة لتحويلات دخول العاملين المصريين بالبلدان العربية النفطية حسب طبيعة فئات العاملين

فئات العمالة المهاجرة	طبيعة الجزء المحول من الدخول للاغراض الاستهلاكية والمعيشة الخاصة بالاسرة والاقارب	طبيعة الجزء المحول من الدخول لأغراض الأدخار والاستثمار	الميل الحدى للادخار	الميل الحدى للاستيراد	قيمة مضاعف الانفاق فى الاقتصاد القومى (١)
(أ) أصحاب ن العلمية والفنية والمكتبية	ثانوى	أساسى	٠ر٦	٠ر٧٥	١ر١
(ب) عمال الانتاج والخدمات والعمال غير المهرة	أساسى	ثانوى	٠ر٢	٠ر٣٣	٢ر٢

يمكن حساب قيمة « مضاعف الانفاق » فى الاقتصاد القومى والذى يتولد نتيجة الدخول المحولة بواسطة العاملين فى الخارج فى البلدان العربية النفطية وفقا للصيغة التالية :

$$\text{قيمة مضاعف الانفاق للاستيراد} = \frac{1}{\text{الميل الحدى للادخار} + (\text{الميل الحدى للاستهلاك} \times \text{الميل الحدى})}$$

استهلاكية مؤجلة مثل السكن الملائم ، والسلع المعمرة مثل الثلاجة ، التليفزيون ، السيارة ، أو الى **مجالات الاستثمار** التقليدى مثل شراء الاراضى وتملك العقارات وخدمات الاعمال والخدمات الشخصية كما ينطبق ذلك بدرجه واضحة فى حالة الاقتصاد المصرى (٩) .

وليس هناك من شك فى أن التوجيهات الإستهلاكية ، والاستثمارية تختلف حسب المجموعات المهنية ومستويات الدخول للعاملين المصريين فى البلدان العربية النفطية . ففى حالة عمال الانتاج والخدمات وغيرهم ممن يعملون بالوظائف الكتابية من ذوى الدخل المنخفض قد يتجه جانب هام من « دخولهم المحولة » لزيادة الانفاق على مكونات « سلة الاستهلاك الضرورى » ولاسيما فى مجال الغذاء والكساء . وفى حالة حاجات استهلاكية مؤجلة مثل « السلع المعمرة » فان الانفاق يتجه أساسا **للسلع المنتجة محليا** . بينما فى حالة الفئات المهنية والفنية ذوى الدخول المرتفعة فان الانفاق الاستهلاكى ينصب أساسا على **السلع المستوردة** من الخارج .

ويمكن لنا تصوير الموقف بصورة تقريبية بالرجوع الى الجدول التوضيحى رقم (١) ، حيث قمنا بافتراض قيم تقديرية « للميل الحدى للادخار » و « الميل الحدى للاستيراد » والتى قد لا تكون بعيدة تماما عن الواقع على ضوء بعض الشواهد الجزئية المتاحة . وبالتالى يمكن الوصول الى « قيمة **مضاعف الانفاق** فى الاقتصاد القومى » لكل من الفئتين الاساسيتين للعمالة المهاجرة الى البلدان **العربية النفطية** . **ويلاحظ هنا ارتفاع** « الميل الحدى للاستيراد » وانخفاض قيمة

« مضاعف الانفاق الكلى » فى الاقتصاد القومى Aggregate Expenditure Multiplier لدى أصحاب المهن العلمية والفنية والمكتبية ، وبالعكس يلاحظ انخفاض « الميل الحدى للاستيراد » وارتفاع قيمة « مضاعف الانفاق الكلى » لدى عمال الانتاج والخدمات وفئات العمالة غير

حال فان الصورة الدقيقة للموقف لن تتضح ولن تتحدد بدقة فى غياب دراسات تطبيقية بالعينة على فئات العمالة المهاجرة ، وحيث يمكن تحديد قيمة معاملات « الميول الحدية للادخار والاستيراد » بشكل دقيق للفئات المهنية المختلفة التى تتكون منها قوة العمل المهاجرة .

والنقطة الهامة الجديرة بالتسجيل هنا أنه رغم الدور الهام الذى تلعبه دخول العاملين المحولة من البلدان النفطية فى رفع الطاقة الادخارية والميل الحدى للادخار فى الاقتصاد فان « الفوائض الفردية القابلة للاستثمار » لا تذهب بالضرورة الى قنوات الاستثمار الانتاجى بما يتمشى مع أولويات الاستثمار ومتطلبات عملية التنمية . ففى كثير من الاحوال تتجه هذه الاموال الى المجالات الاستثمارية ذات الربحية السريعة والتى تتسم بسرعة استرداد قيمة رأس المال مثل شركات الاسكان والتعمير ، وشركات النقل والخدمات السياحية ، مشروعات تربية الدواجن ، انشاء المستشفيات والمدارس الخاصة ، متاجر السلع المستوردة « البوتيكات » الخ ... وهذا بدوره يلقى مزيدا من الضوء على مدى قصور السياسات الاقتصادية الراهنة فى مجال اجتذاب وتعبئة مدخرات العاملين بالخارج من خلال « القنوات الرسمية » ... وان هذه المدخرات مازالت تفتقد « الاوعية الادخارية » الملائمة والتى يمكن لها أن تحقق الملاءمة بين تفصيلات المدخرين من العاملين بالخارج (السيولة ، ارتفاع العائد ، انخفاض درجة المخاطرة) وبين احتياجات ومتطلبات التنمية الملحة .

شكل رقم (١)

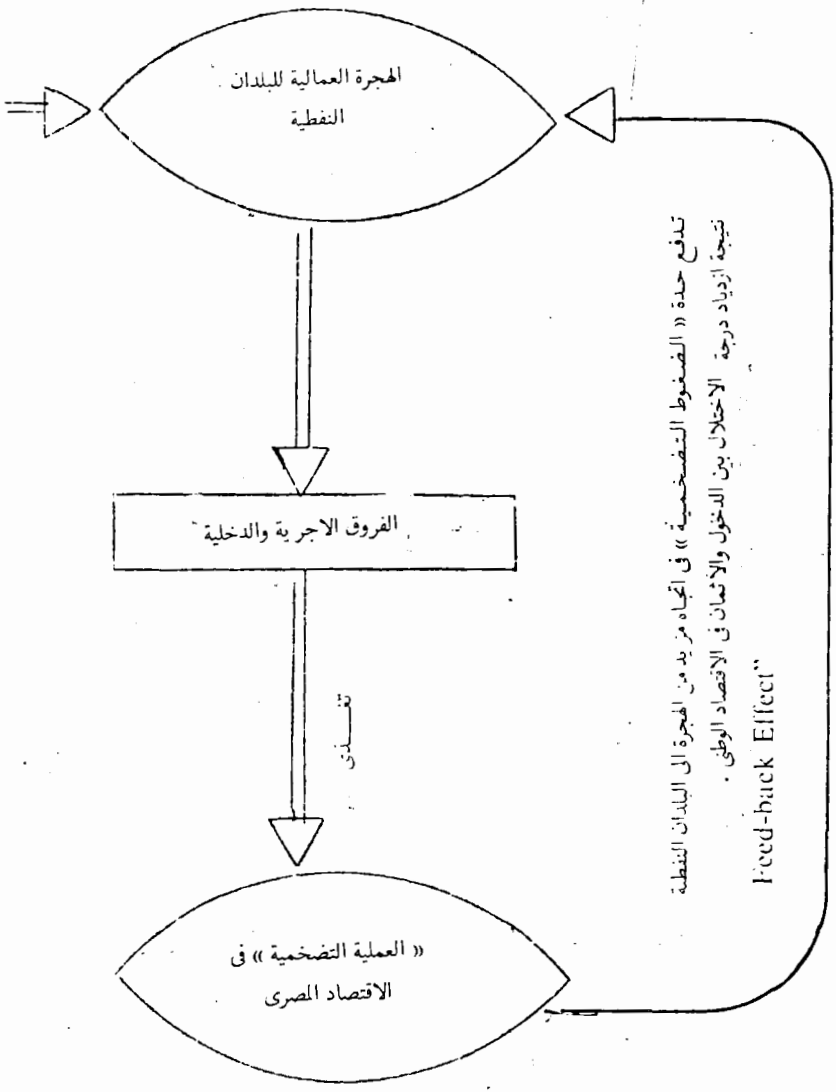
الهجرة العمالية للبلدان النفطية
الفروق الاجرية والدخلية
تغذى
« العملية التضخمية » فى الاقتصاد المصرى
تدفع حدة « الضغوط التضخمية » فى اتجاه مزيد من الهجرة الى البلدان النفطية نتيجة ازدياد درجة الاختلال بين الدخول والأثمان فى الاقتصاد الوطنى .
Feed-back Effect"

٣ ـ دور « الفروق الدخلية » المترتبة على هجرة العمالة فى تغذية « العملية التضخمية » فى الاقتصاد المصرى .

لعل من أهم الآثار الاقتصادية الملموسة للحقبة النفطية الجديدة هو ازدياد حدة الضغوط التضخمية وارتفاع مستويات الاسعار ونفقات المعيشة بمعدلات عالية لم يسبق لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية فى الاقتصاد المصرى ، وعلى الرغم من التعقيدات والمشاكل المحيطة بتحليل الجوانب المتعددة لظاهر التضخم فى الاقتصاديات المعاصرة ، فانه يمكن لنا القاء بعض الضوء على أحد الابعاد الهامة **للعملية التضخمية** inflationary process فى الاقتصاد المصرى فى ظل اتساع ظاهرة تصدير العماله للبلدان العربية النفطية .

وبشكل عام يمكن تصوير الآثار التراكمية Cumulative effeets للعلاقة بين التضخم وعملية تصدير العمالة للبلدان النفطية على النحو المبين فى الشكل (١) .

وتمثل تحويلات دخول العاملين بالبلدان العربية النفطية عاملا أساسيا فى تغذية « العملية التضخمية » فى الاقتصاد المصرى من خلال حركة جذب الطلب « "Demand Pull" » ، اذ أن حجم الطلب الاضافى على السلع والخدمات ، المدعوم بالقوة الشرائية المتولدة من الدخول التى يجتنيها العاملون بالبلدان العربية النفطية ، لايقابلها عرض موازن من السلع والخدمات فى الاقتصاد الوطنى ، نظرا لأنها دخول متولدة خارج نطاق النشاطات الانتاجية للاقتصاد الوطنى ، وهى بذلك لا تشكل « عوائد لعوامل الانتاج » بالمعنى المتعارف عليه للكلمة وانما يمكن اعتبارها بمثابة « دخول ريعية » متولدة بالخارج ومرتبطة أساسا بظاهرة الريع النفطى « فى البلدان العربية المصدرة للنفط » .

واذا مارجعنا الى تقسيمنا السابق للفئتين الرئيسيتين للعاملين بالخارج (ذوى الدخول المنخفضة والميل الحدى المرتفع للاستهلاك وذوى الدخول العالية وأصحاب الفوائض الاستثمارية فاننا نجد أن دخول العاملين بالخارج والمحولة لبلد المنشأ تتجه أساسا لأربعة أنواع من الاسواق :

أ ـ أسواق السلع الاستهلاكية (السلع الغذائية والكسائية) .
ب ـ أسواق السلع المعمرة (الادوات الكهربائية ، الاثاث ، والسيارات الخاصة) (١٠) .
جـ ـ أسواق خدمات الاعمال والخدمات الشخصية والترفيهية .
د ـ أسواق الاراضى والعقارات .

ويمكن القول أن الجانب الاعظم من تحويلات الفئات ذات الدخول المنخفضة يتجه بصفة أساسية الى **اسواق السلع الاستهلاكية** (ولا سيما سلع الاستهلاك الضرورى) وكذلك الى **أسواق السلع المعمرة** (ولا سيما المنتجة محليا) . بينما يتجه اكثر تحويلات الفئات ذات الدخول المرتفعة **الى أسواق الخدمات الشخصية والترفيهية وأسواق الاراضى والعقارات والسلع المعمره المستوردة .**

وليس هناك من شك فى أن حدة « العملية التضخمية » فى الاقتصاد المصرى ترتبط ارتباطا وثيقا بدرجة « عدم مرونة العرض » فى الاسواق الاربعة المذكورة آنفا (١١) .

كذلك فان عدم مرونة العرض المحلى فى أسواق بعض السلع والخدمات التى ينصب عليها الطلب الاضافى تدفع باتجاه زيادة الطلب على الواردات ، ومع تزايد الطلب على السلع والخدمات المستوردة يزداد التضخم فى الاقتصاد المصدر للعمالة نتيجة « التخفيض الفعلى » « "Defacto devaluation" » لسعر العملة المحلية كنتيجة لتدفق تحويلات العاملين بالخارج من خلال « القنوات غير الرسمية » أى من خلال « عمليات السوق السوداء » للنقد الاجنبى اذ ان هناك « علاوة فى سعر الصرف » للعملة المحلية يجرى منحها ضمنا من خلال عمليات السوق السوداء لتمويل استيراد السلع يتم نقل عبئها على مستهلكى هذه السلع من خلال تضخيم « هوامش الربح » المفروضة على هذه السلع المستوردة ، وبحيث يمكن للتجار المتعاملين فى

تعويض أسعار الصرف المرتفعة التى يتحملونها للحصول على النقد الاجنبى اللازم لتمويل هذه العمليات الاستيرادية (١٢) .

ومن ناحية أخرى ، فقد أدت القفزة الكبيرة فى الانفاق الاستثمارى فى قطاعات التشييد والاسكان والخدمات فى البلدان النفطية منذ عام ١٩٧٤ الى زيادة الطلب على الايدى العاملة المصرية (الماهرة وغير الماهرة) . وقد نتج عن ذلك ارتفاع معدلات الاجر النقدى فى مختلف « أسواق العمل » فى الاقتصاد المصرى وهكذا بدأت حلقة جديدة من حلقات التضخم من خلال « تضخم التكاليف » Cost-push inflation (١٣)

وهكذا فان استمرار تدفقات فئات العمالة الماهرة والفنية الى البلدان النفطية على نطاق واسع يؤدى الى حدوث نقص فى عرض بعض فئات العمالة الماهرة والفنية مما يترتب عليه زيادات هائلة فى معدلات الاجور لهذه الفئات ، مما يؤثر تأثيرا بالغا على هيكل الاجور والتكاليف فى الاقتصاد الوطنى . فرغم ان الاقتصاد المصرى يعانى من انتشار البطالة المفتوحة والمقنعة على نطاق واسع ، ولا سيما بين العمال غير المهرة ، فان تحيز هيكل الطلب الخارجى فى اتجاه فئات العمالة الماهرة والفنية أدى الى حدوث اختناقات واضحة فى عرض بعض فئات العمالة الماهرة ولاسيما عمال البناء والتشييد والحرفيون .

وتأكيدا لهذه الظاهرة التضخمية تشير الادلة الاحصائية الى حدوث ارتفاع هائل فى مستويات الاجور النقدية **لعمال البناء المهرة** فى الاقتصاد المصرى ، وخاصة بعد عام ١٩٧٣ . اذ تضاعفت الاجور اليومية خلال الفترة ١٩٧٠ - ١٩٧٧ عدة مرات لمعظم عمال البناء . وقد أخذت هذه الزيادة شكلا حادا فى حالة البنائين ، عمال خلط الخرسانة المسلحة ، وعمال تركيب الادوات الصحية ، حيث بلغت الزيادة فى مستويات الاجور النقدية حوالى خمسة أمثال (١٤) .

و يعتبر سلوك الاجور فى سوق العمالة المرتبط بعمليات البناء والتشييد محصلة لقوتين تضخميتين اساسيتين :

أ- النقص فى عرض العمالة الماهرة والفنية فى مجال التشييد والبناء نتيجة عمليات الهجرة الواسعة لافراد قوة العمل المحلية استجابة للطلب الخارجى على هذا النوع من العمالة من جانب البلدان العربية النفطية .

ب- ارتفاع الطلب المحلى على أعمال البناء والتشييد نتيجة تحويلات العاملين فى البلدان النفطية والتى يتجه جانب كبير منها لتمويل عمليات البناء والتشييد والاسكان الفاخر مما يؤدى الى ازدياد حدة الطلب فى مواجهة العرض المحدود (الرصيد المتبقى بعد الهجرة) لفئات العمالة الماهرة والفنية المرتبطة بعمليات البناء والتشييد . ويمكن تصوير هذا الموقف بشكل بيانى باستخدام منحنيات العرض والطلب التقليدية الخاصة باليد العاملة الماهرة فى قطاع البناء والتشييد على النحو المبين فى الشكل (٢) .

و يتضح من الشكل (٢) أن منحنى عرض العمالة الماهرة يتحرك ليصبح ع ٢ بعد هجرة العمالة مما يعكس نقصا فى الايدى العاملة المتاحة مقارنة بمنحنى العرض السابق لعملية الهجرة ع ١ ، وفى نفس الوقت يزداد الطلب المحلى على العمالة فى قطاع التشييد والبناء نتيجة تحويلات العاملين فى البلدان النفطية ، و بذلك يصبح منحنى الطلب الجديد على العمالة ط ٢ بدلا من ط ١ مما يعكس الزيادة الكبيرة فى الطلب على العمالة فى هذا القطاع . وتكون محصلة هذه التحركات فى منحنيات العرض والطلب الخاص بالعمالة الماهرة فى قطاع البناء والتشييد الوصول لمستوى جديد أكثر ارتفاعا « لمعدل الاجر التوازنى » ج ٢ مقارنة بالمعدل القديم للاجر السائد ج ١ . وتقاس القفزة فى معدل الاجر النقدى المترتبة على هذه الاوضاع الجديدة بمقدار النسبة :

$$\frac{ج\ ٢}{ج\ ١} \times ١٠٠ \quad \text{أو} \quad \left(\frac{ج\ ٢ - ج\ ١}{ج\ ١}\right)$$

وأخيرا تبقى مسألة على قدر كبير من الاهمية لفهم ديناميكية العملية التضخمية فى الاقتصاد المصرى وهى أن تشتت قوة العمل الماهرة فى القطاعات

شكل رقم (٢)
العلاقة بين تحركات منحنى العرض والطلب للعمالة
فى قطاع التشييد وحركة معدلات الأجر (١)

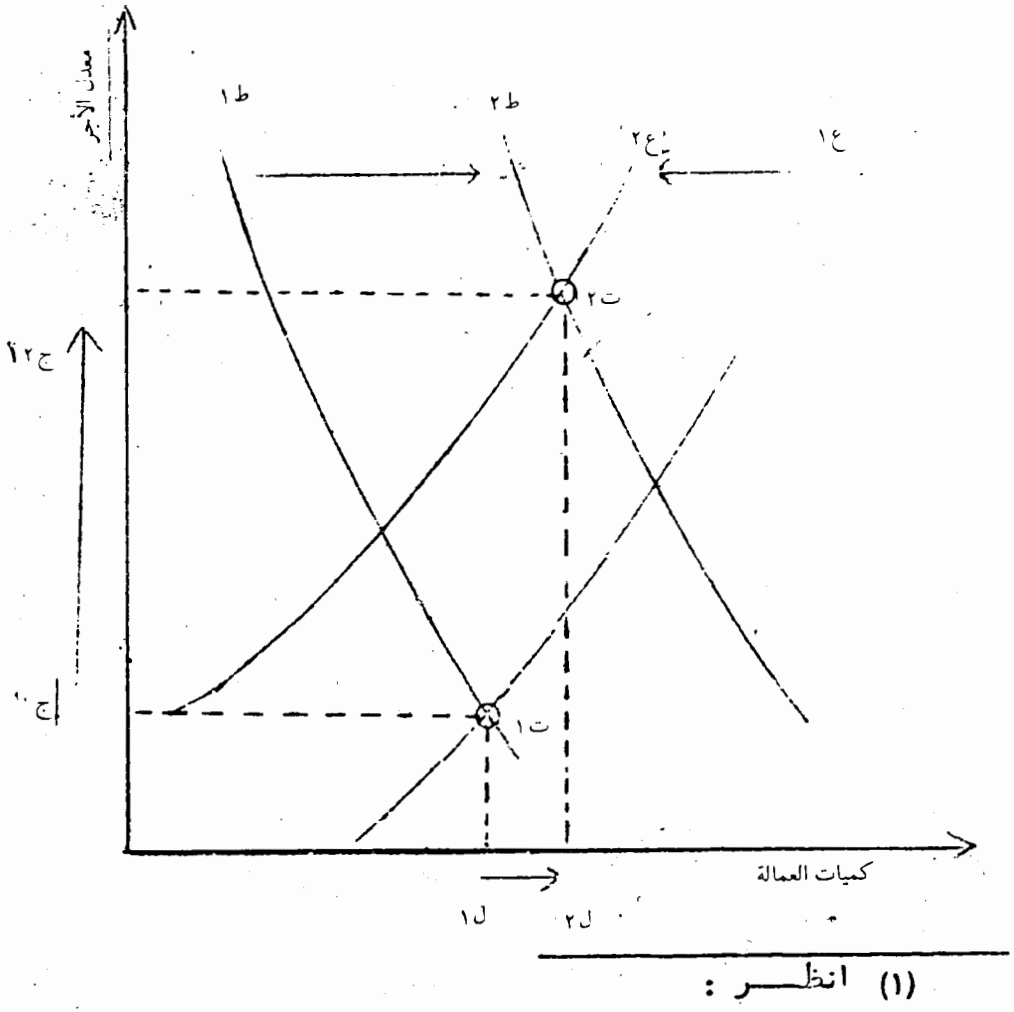

(١) انظـــر :

Choucri, Eckaus, Mohie-Eldine, op.cit., p.115.

المختلفة من خلال عمليات الهجرة الى البلدان النفطية **يؤدى الى تاثيرات سلبية على انتاجية ومعنويات عناصر العمل المتبقية والتى لم تشملها عملية الهجرة .** ويمكن الإشارة هنا الى مسألتين هامتين تؤثران تأثيرا سلبيا على انتاجية العاملين المتبقين فى المجتمع المصرى (١٦) .

المسألة الأولى :

هى أن العناصر المهاجرة غالبا ما تكون من أكثر العناصر قدرة ومهارة ، ومن ثم فان عملية الهجرة تحرم الاقتصاد الوطنى من العناصر الادارية والمهنية والفنية الاكثر مهارة وكفاءة .

المسألة الثانية :

هى أن حدة الفروق الاجرية بين من يستمرون فى العمل فى الاقتصاد الوطنى و بين من ينتقلون للعمل فى الخارج فى البلدان النفطية تؤدى الى سيطرة شعور متزايد بالاحباط لدى العاملين المتبقين ، يتلخص فى أن أملهم الاساسى لم يعد يكمن فى زيادة وتحسين انتاجيتهم وخدمة مؤسسات الاقتصاد الوطنى بل أن أمل التقدم والرقى أصبح يرتبط فى أذهانهم بترك العمل فى الاقتصاد الوطنى والالتحاق بركب قوة العمل المهاجرة الى البلدان النفطية . و يؤدى ذلك بدوره الى فقدان الحافز على التقدم وزيادة الانتاجية مما يؤثر سلبا على تطور انتاجية العمل و بالتالى المساهمة فى تغذية العملية التضخمية فى الاقتصاد الوطنى .

وعلى ضوء ما سبق يمكن لنا تحديد العناصر الرئيسية التى تؤثر على ديناميكية « العملية التضخمية » فى الاقتصاد الوطنى ، اذ يمكن القول بأن **المستوى العام للاسعار (P) يتوقف على حركة المتغيرات الثلاثة التالية :**

أ - السعر المحلى **للسلع المستوردة** شاملا التعريفة الجمركية وهوامش الربح (PM) .

ب - السعر النسبى **للاجور النقدية** (W)

جـ- الرقم القياسى لانتاجية العمل (G)

وبالتالى فان مدى « العملية التضخمية الجديدة فى الاقتصاد المصرى يمكن قياسها من خلال المعادلة التالية : (١٧)

$$\frac{\overline{P}_t}{\overline{P}_{(t-1)}} = \left[1 + e_1 \left(\frac{P_{m(t-1)} - P_{m(t-2)}}{P_{m(t-2)}} \right) + e_2 \left(\frac{W_t - W_{(t-1)}}{W_{(t-1)}} \right) + e_3 \left(\frac{G_t - G_{(t-1)}}{G_{(t-1)}} \right) \right]$$

حيث : e_1 e_2 e_3 تمثل معاملات مرونة المستوى العام للاسعار بالنسبة للتغير النسبى فى السعر المحلى للسلع المستوردة ، وبالنسبة للتغير فى الرقم القياسى للاجور النقدية ، وبالنسبة للتغير فى الرقم القياسى لانتاجية العمل على الترتيب (١٨) .

ويمكن بالاستناد لهذه المعادلة تحديد النصيب النسبى لكل من هذه المتغيرات الثلاثة فى تغذية « العملية التضخمية » فى الاقتصاد المصرى وبعبارة أخرى فان القفزات الهائلة التى تطرأ على مستوى السعر المحلى للسلع المستوردة ومعدلات الأجور النقدية والتدهور فى مستوى انتاجية العمل فى الاقتصاد الوطنى - على النحو السابق شرحه - تعتبر ثلاث حلقات مترابطة فى تغذية حدة « الموجات التضخمية » فى الاقتصاد المصرى . ولايخفى على الباحث أن حركة هذه المتغيرات الثلاثة انما ترتبط ارتباطا وثيقا بمستوى « الفروق الاجرية والدخلية » بين مستويات الدفع السائدة فى الاقتصاد المصرى وبين المستويات السائده فى البلدان النفطية المضيفة .

٤ ـ بعض الآثار التوزيعية من وجهة نظر اقتصاديات الرفاه

لعله من المناسب هنا أن نشير الى بعض **الآثار التوزيعية** المترتبة على الظواهر الجديدة الناجمة عن تصدير العمالة المصريه على نطاق واسع من وجهة نظر اقتصاديات الرفاه . اذ أنه من المعروف جيدا لدارسى علم الاقتصاد أن **اقتصاديات الرفاه القديمة** (مدرسة بيجو) حاولت أن تستعيد لتوزيع الدخل مكانه فى التحليل الاقتصادى الوحدى Micro Analysis ، من زاوية تحديد أثر توزيع الدخول والمنافع بين الجماعات المختلفة على مستوى الرفاهة الكلية . ولذا فاننا نعتبر أن أدخال **الاعتبارات التوزيعية** فى تقييم الاوضاع والسياسات الاقتصادية الجديدة المترتبة على عمليات هجرة العمالة بفعل عامل « الجذب البترولى » من المسائل الهامة التى لابد أن تطرح على بساط البحث الاقتصادى والاجتماعى بالنسبة لمستلزمات التنمية وقضايا العداله الاجتماعية فى المجتمع المصرى .

وكما أشرنا سابقا فان عمليات هجرة العمالة المصرية على اختلاف مستويات مهاراتها الى البلدان النفطية قد أدت الى اتساع هوة « الفروق الدخلية » فى المجتمع المصرى والى حدوث « تشوهات جوهرية » فى هيكل الاثمان النسبية للسلع والخدمات . بل يمكن لنا الادعاء بأن عمليات هجرة العمالة واتساع حدة التفاوت فى توزيع الدخول قد أدت الى نشؤ نوع من « الازدواجية » الواضحة فى « آليات » الحياه الاقتصادية المصريه ، اذ أننا لم نعد نجد أنفسنا بصدد « اقتصاد واحد » بل فى مواجهة « اقتصادين » يتعايشان جنبا الى جنب ، ولكل منها قوانينه ومنطقه الخاص الذى يحكم سلوكه .

ويمكن لنا تصوير تلك « الازدواجية » الجديدة التى أخذت تطبع تدريجيا آليات العملية الاقتصادية فى المجتمع المصرى من خلال تقسيم الاقتصاد الوطنى الى قطاعين :

أ- **القطاع الداخلى (أو المحلى)** (١٩) : والذى يشمل المعاملات الاقتصادية والتدفقات السلعية والخدمية لذوى الدخول التى تتولد داخل الاقتصاد المحلى دون مؤثرات خارجية . ولذا فان هيكل **الاجور السائد** للمتعاملين ضمن هذا القطاع انما يعكس « قدرة الاقتصاد الوطنى على الدفع » وهى قدرة محدودة بمستويات الانتاجية المحلية السائدة . وكذلك فان **هيكل الاثمان النسبى السائد** فى هذا القطاع انما يعكس القدرات الشرائية المحدودة للمتكسبين الذين يسعون لاشباع حاجاتهم الاساسية ولذا فان تشكيلة السلع والخدمات Product Mix التى يجرى التعامل فيها ضمن نطاق هذا القطاع تتألف من سلع الاستهلاك الضرورى وخدمات المواصلات والصحة والتعليم العامة .

ب- **القطاع الانفتاحى :** أى (المنفتح على العالم الخارجى) : والذى يشمل المعاملات الاقتصادية والتدفقات السلعية والخدمية لذوى الدخول التى تتولد أساسا خارج نطاق النشاطات الانتاجية للاقتصاد الوطنى . و يعكس **هيكل الدخول** السائد للمتعاملين ضمن هذا القطاع قدرة الاقتصاديات النفطية على الدفع ، أذ أن هذه الدخول تتولد أساسا فى شكل تحويلات من « الريع النفطى » الذى تحصل عليه تلك الاقتصاديات . يضاف الى ذلك الدخول العالية التى تقوم بدفعها الشركات الاجنبية والعاملة على أرض الاقتصاد الوطنى . و يترتب على ذلك تبلور **هيكل مواز للاثمان النسبية** للسلع والخدمات المتداولة ضمن هذا القطاع ، والتى يمكن تسميتها تجاوزا «بالاسعار السياحية» لانها تعكس أساسا قدرات شرائية عالية لايتمتع بها سوى العاملين فى الخارج أو العاملين فى الشركات الاجنبية فى الداخل وكبار التجار والمهنيين والذين يحصلون على دخول عالية متهربة من الضرائب (٢٠) .

وتتكون تشكيلة السلع والخدمات فى هذا القطاع من سلع الاستهلاك الترفى والسلع المعمرة المستوردة والخدمات الشخصية والترفيهية . ،

مستويات أسعار السلع والخدمات فى هذا القطاع ، فانه من الملاحظ أيضا انخفاض المرونة السعرية للطلب على هذه السلع والخدمات .

وهكذا فان هجرة العمالة للبلدان النفطية أدت الى اتساع الفوارق الدخلية وتعميق ظاهرة « ثنائية » **هيكل الدخول والاثمان** فى الاقتصاد المصرى ومع مرور الزمن تزداد الفجوة التى تفصل بين هذين القطاعين فى مجال الدخول والاثمان ونوعية السلع والخدمات التى يجرى تداولها واستهلاكها ، مما يعمق من عناصر « الانفصامية » فى الحياة الاقتصادية المصرية (٢١) .

. بيد أن وجود تلك « الانفصامية » لا يعنى أن حركة الاثمان وعرض السلع والخدمات فى « القطاع الداخلى » تبقى بمعزل عن حركة المتغيرات الاقتصادية فى « القطاع الانفتاحى » فمن ناحية ، يتأثر عرض السلع والخدمات فى « القطاع الداخلى » بمستويات الربحية السائدة فى « القطاع الانفتاحى » اذ أن ارتفاع « هوامش الربح » المتضمنة فى أسعار السلع والخدمات المتداولة فى « القطاع الانفتاحى » يدفع بعدد كبير من المنظمين لتوجيه جانب هام من أموالهم وطاقاتهم الانتاجية نحو أشباع حاجات المتعاملين فى « القطاع الانفتاحى » على حساب اشباع الحاجات الاساسية للمستهلكين الذين يظلون أسرى معاملات « القطاع الداخلى » .

ويمكن لنا أن نورد بعض الامثلة بهذا الصدد ، مثل التوسع فى حركة تشييد المساكن الفاخرة وفوق المتوسطة على حساب بناء المساكن الشعبية ، والتوسع فى انتاج الاقمشة والملابس الراقية على حساب المنسوجات والاقمشة الشعبية ، الخ ... وعادة ما يترتب على ذلك قصور فى عرض السلع والخدمات التى تستهلكها الفئات الشعبية مما يؤدى لرفع أسعارها واختفائها من الاسواق فى الوقت الذى يوجد فيه فائض عرض « excess supply » للسلع والخدمات المتداولة ضمن « القطاع الانفتاحى » . وهكذا تزداد حدة التناقض بين اشباع « **الحاجات** » للفئات محدودة الدخل واشباع « **الرغبات** » للفئات القادرة على الدفع فى الاقتصاد المصدر لله

فى غياب سياسة حازمة من جانب الدولة لضبط وتهذيب الاوضاع التوزيعية الجديدة .

ومن ناحية أخرى ، يلعب تأثير « المشاهدة » أو « المحاكاة » (٢٢) « "Demonstration effect" » دورا حساسا فى انتشار وتغلغل عناصر « النمط الاستهلاكى الجديد « السائد فى القطاع الانفتاحى لدى فئات شعبية محدودة الدخل تنتمى تقليديا الى « القطاع الداخلى » . وهذا الانتشار التلقائى لعناصر النمط الاستهلاكى الجديد بفعل « أثر المشاهدة » يؤدى بدوره الى ارتفاع الميل **الحدى للهجرة** للخارج من جانب العاملين فى القطاع المحلى وذلك حتى يتسنى لهم التمتع بخيرات النمط الاستهلاكى الجديد ، و بالتالى الفكاك من « مصيدة الفقر » . وقد ينعكس ذلك أيضا فى شكل هروب جماعى من **الاعمال الانتاجية** والتى تدر دخلا محدودا فى الاقتصاد المحلى الى النشاطات **الطفيلية** (٢٣) التى تدر دخولا عالية ، وذلك فى حالة فشل محاولات الهجرة للخارج .

ولعل من أهم علاقات التأثير المتبادل التى تنشأ بين القطاعين « الداخلى » و « الانفتاحى » عملية اعادة تخصيص الموارد المتاحة فى الاقتصاد الوطنى لصالح مجموعة السلع والخدمات التى تهدف لاشباع حاجات فئات الدخول العالية ، مما يؤدى الى نقص المعروض من سلع الاستهلاك الضرورى و بالتالى ارتفاع أسعارها ، وهذا يؤثر بدوره على **مستويات رفاه** الفئات شحيحة ومحدودة الدخل . اذ أن العلاقة بين مستويات الدخل النقدى وهيكل الاثمان النسبية تعكس صورة الفرد (أو المستهلك) على اختيار سلة من السلع والخدمات من ضمن « مجموعة الخيارات النظرية » كلما زادت (أو تقلصت » قدرته على توسيع نطاق وعناصر سلة السلع والخدمات الممكن الحصول عليها فى ظل مستوى الدخل النقدى المتاح وهيكل الاثمان النسبية

وهكذا فان ازدياد « درجة اللامساواة » فى توزيع الدخول وازدواجية هيكل الاثمان النسبية ، نتيجة عمليات هجرة العمالة للبلدان النفطية ، له آثار غير متماثلة لمستويات رفاه الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة مما يؤدى بدوره الى تعميق التناقضات الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع المصرى . ولا شك أن أخطر الآثار السياسية والاجتماعية للاوضاع الاقتصادية الجديدة هو التاكل المضطرد لمستويات معيشة ورفاه « الفئات المتوسطة » فى المدن والمناطق الحضرية ، بعد أن تمتعت هذه الفئات بفترة من الازدهار والوخاء النسبى خلال الستينات ، اذ اصبح محكوما على هذه الفئات اما الانحدار الى مستويات معيشة « الفئات الشعبية » واما الهروب المنظم من خلال عمليات الهجرة حتى لا تتعرض لتخفيض ملموس فى مستويات معيشتها ورفاهها .

٥ ـ خاتمة

على ضوء التحليل الذى يحتويه هذا البحث يلاحظ أن عملية هجرة العمالة المصرية للبلدان النفطية أدت الى اتساع الفوارق الدخلية وتعميق ظاهرة « ثنائية » هيكل الدخول والاثمان فى الاقتصاد المصرى . ومع مرور الزمن تزداد الفجوة التى تفصل بين هذين القطاعين فى مجال الدخول والاثمان ونوعية السلع والخدمات التى يجرى تداولها واستهلاكها ، مما يعمق من عناصر « الانفصامية » فى الحياة الاقتصادية المصرية ، ومما يجعل مسائل « الادارة الاقتصادية » أكثر صعوبة عن ذى قبل فى حالة الاقتصار على الادوات التقليدية للسياسة النقدية والمالية .

ولذا فانه لابد من التعامل على أسس جديده مع الظواهر الاقتصادية الجديده التى سوف تترتب على استمرار تصدير العماله المصرية على نطاق واسع خلال حقبه الثمانينات ، وذلك حتى يمكن تطويع عمليه تصدير العماله لصالح متطلبات عمليه التنمية للاقتصاد المصرى ومن أجل كبح جماح آثارها الضارة فى مجال تغذيه الضغوط التضخمية وتعميق أزمة « العداله الاجتماعيه » فى المجتمع المصرى .

و يقتضى ذلك التدخل الحازم من قبل راسمى السياسات الأقتصادية فى عدد من المجالات أهمها :

١ ـ تخطيط حجم والتركيب المهنى لقوة العمل المهاجره وربطه بعملية تخطيط القوى العامله والتدريب المهنى وذلك من خلال انشاء جهاز متخصص لتشغيل العاملين فى الخارج .

٢ ـ اعادة النظر فى نظام « الاستيراد بدون تحويل عمله » نظرا للدور الذى يلعبه فى عملية استيراد التضخم وتحويل جانب هام من مدخرات المصريين العاملين بالخارج الى مجال استهلاك السلع الكمالية والترفيه و بالتالى تغذية موجات « الجموح الاستهلاكى » فى المجتمع المصرى على حساب مجهودات التنمية طويله الأجل .

٣ ـ خلق قنوات وأوعية ادخارية جديدة تصلح لجذب وتعبئة مدخرات المصريين العاملين فى الخارج وتوجيهها للاغراض الاستثمارية التى تتواءم مع أولويات التنمية فى المجتمع المصرى .

٤ ـ وضع سياسات حازمه للدخول والأثمان والدعم السلعى بما يساعد على التقليل من حدة الفوارق الدخلية والسعرية السائدة و بالتالى القضاء التدريجى على عناصر الانفصامية المتزايدة فى الحياة الاقتصادية المصرية .

٥ ـ التدخل المستمر لحماية المستهلك فى « القطاع الداخلى » عن طريق العمل على توفير السلع الأساسية بأثمان تتناسب مع مستويات الدخل والدفع السائده فى هذا القطاع ، و بالتالى الحيلولة دون عملية « اعادة التخصيص » المستمره للموارد لصالح القطاع الانفتاحى ومستهلكيه على حساب اشباع الحاجات الأساسية للسكان .

هوامش الدراسة

(١) انظر: الدكتور ابراهيم سعد الدين ، « الاثارة السلبية للفروق الخلية بين الاقطار العربية على التنمية فى الاقطار الأقل دخلا ... حالة مصر » مجلة النفط والتعاون العربى ، المجلد الثالث ، العدد الرابع ١٩٧٧ ، ص ٢٢ .

(٢) راجع : **IMF Survey**, Sept. 4 (1978), pp. 260-62.

(٣) نظر : J.S. Birks and C.A. Sinclair, **International Migration and Development in The Arab Region** (Geneva): ILO, 1980), p. 44.

(٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة يمكن الرجوع الى مؤلفنا : النفط والوحدة العربية : تأثير النفط العربى على مستقبل الوحدة والعلاقات الاقتصادية العربية (بيروت : يونيو ١٩٧٩) ، الفصل الثانى .

(٥) راجع بهذا الخصوص : محمد عبدالفتاح رمضان ، دراسة عن أوضاع المصريين فى الكويت ، أعدت للحصول على دبلوم التخطيط والتنمية بالمعهد العربى للتخطيط ، الكويت (يونيو : ١٩٧٨) .

(٦) Gerakis and Thoyanithy, **"Wave of Middle East Migration Raises Questions of Policy in Many Countries"**, **IMF**,

(٧) أنظر : جريدة الأهرام القاهرية ، العدد الصادر فى ١٣ يناير (كانون الثانى)

(contd.....) **Survey**, Sep. 4, 1978, p.262.

(٨) راجع بهذا الخصوص :

"Wave of Middle East Migration Raises Questions of Policy in Many Countries", **IMF Survey**, Sept.4, 1978, p. 261.

(٩) راجع بهذا الخصوص : الدراسة التى أعدها الاقتصاديان التركيان ظافر أوجاويد وك . س . زاخاريا حول « الهجرة الدولية للقوى العاملة » والمنشورة بالعربية فى العدد ١٥ من نشرة التمويل والتنمية (ملحق الاهرام الاقتصادى عدد ١٥ يناير ١٩٧٩) ، وكذلك التقرير عن « المصريون ومدخراتهم فى الخارج » المنشور فى الأهرام الاقتصادى ، العدد ٥٦٦ - ١٥ مارس ١٩٧٩ صفحه ٢٢ - ٢٣ .

(١٠) أوضحت احصائيات جمارك مطار القاهرة أن معظم واردات المصريين التى أحضروها معهم من الخارج فى عام ١٩٧٩ كانت أجهزة الفيديو والتلفزيون الملونه ذات الرسوم الجمركية المرتفعه . أنظر : جريدة الأهرام ، العدد الصادر بتاريخ ٣١ / ١ / ١٩٨٠ .

(١١) راجع أيضا : **George Tapinos,**

l'economie des migrations internationales (Paris; Armand Colin, 1974) pp. 180-181.

(١٢) ينطبق هذا التحليل بصفة خاصة على عمليات « الاستيراد بدون تحويل عملة »

(١٣) أنظر : الدكتور محمود عبد الفضيل ، **النفط والمشكلات للتنمية العربية** ، (الكويت : سلسلة عالم المعرفة ، أبريل ١٧٩) الفصل الثامن .

(١٤) أنظر: Nazli Choucri, Richard Eckaus & Amr Mohie-Eldine **Migration and Employment in the Construction Sector: Critical Factors in Egyptian Development** (Cairo University M.I.T. Technology Adaptation Program, 1978). p.52.

(١٥) أنظر : Choucri, Eckaus, Mohie-Eldine, **op.cit.**, p.115.

(١٦) أنظر غ الدكتور ابراهيم سعد الدين ، الاثار السلبية للفروق الدخلية بين البلدان العربية ... » **المقال السابق الإشارة اليه ، ص ٢٤ .**

(١٧) تم استخدام معادلة مماثلة للتعبير عن حركة المستوى العام للاسعار فى الاقتصاد المصرى وذلك ضمن النموذج الذى أعده البنك الدولى ضمن تقريره الموسع عن الاقتصاد المصرى لعام ١٩٧٧ .

(١٨) معاملات المرونة بالنسبة للتغير فى السعر المحلى للسلع المستوردة و بالنسبة للتغير فى الرقم القياسى للاجور تأخذ **قيما موجبه** ، بينما معامل المرونة بالنسبة للتغير فى الرقم القياسى لانتاجية العمل يأخذ **قيمة سالبة** .

(١٩) يغطى هذا القطاع العاملين فى الصناعات والخدمات المحلية (بما فى ذلك الخدمات الحكومية) وكذلك صغار التجار .

(٢٠) لابد لنا من الاشارة هنا الى أن دخول العاملين فى الدول النفطية لا تمثل سوى أحد العناصر الاساسية التى تغذى عملية نموازدهار ما أسميناه « القطاع الانفتاحى » . وليس هناك من شك أن دور قطاع الشركات الاجنبية والشركات المحلية التى يشترك فيها رأس المال الاجنبى تلعب دورا هاما فى تشكيل معالم هذا القطاع ، ولكنها تظل تعكس ظواهر لا علاقة لها بقدرة الاقتصاد المحلى على الدفع .

(٢١) تأخذ ظاهرة « الانفصامية » فى هيكل الأثمان ونوعية السلع والخدمات المتداوله أوضح أشكالها فى حالة سلعة أساسية هى « رغيف العيش » اذ أنه يجرى تداول أربعة انواع من أرغفة العيش كل له ثمنه وجمهور المستهلكين الخاص به : (أ) الرغيف الأول هو « الرغيف البلدى » والذى يباع بخمسة مليمات والذى تبلغ نسبة استخراج الرده منه ٦٧ فى المائة فقط ولذا فهو يسمى « الرغيف الأسود » . (ب) الرغيف الثانى هو مايسمى « بالرغيف البلدى المخصوص » و يصنع من دقيق بلدى نسبة استخراجه ٨٢ ٪ و يباع بعشرة مليمات (جـ) الرغيف الثالث وهو « رغيف بلدى ـ شامى » و يصنع ثلاثة أرباعه من دقيق بلدى نسبة استخراجه ٨٢ ٪ أما الربع الباقى فيصنع من دقيق مستورد نسبة استخراجه ٧٢ ٪ و يباع بعشرين مليما . (د) الرغيف الرابع هو « رغيف سياحى » مصنوع بالكامل من دقيق مستورد نسبة استخراجه ٧٢ ٪ وقد يصل الى خمسين مليما .

(٢٢) قد يكون من المفيد هنا استرجاع الصياغة الأولى والأساسية لاثر « المشاهدة » أو المحاكاة فى التحليل الاقتصادى :

It now becomes clear how habit patterns can be broken without a change in **income** or **prices.** For any particular family the frequency of contact with superior goods will increase primarily as the consumption expenditures of other increase. When that occurs impulses to increase expenditure will increase in frequency, and strength and resistance to them will be inadequate. The result will be an increase in expenditure at the expense of saving. We might call this the "demonstration effect". See: J.S. Duesenberry, **Income Saving and The Theory of Consumer Behaviour** (New York: Oxford University Press, 1967)- A Galaxy Book Edition, p.27.

(٢٣) أدى نمو وانتعاش معاملات « القطاع الانفتاحى » فى الاقتاديات المصدرة للعمالة الى تطور بعض النشاطات الطفيلية المرتبطة بعمليات الوساطة بين هذا القطاع و بقية أجزاء الاقتصاد الوطنى ، مثل عمليات السمسرة والرشوة والمضاربة .